

دراسة واقع وآفاق تنافسية صادرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج المحروقات

د. أبو بكر بوسالم & د. عطاء الله بن طيرش
أستاذ محاضر أ بالمركز الجامعي -ميلة أستاذ محاضر ب بجامعة غرداية

ملخص:

لقد كانت النظرة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها عمل أفراد مستقل عن الآخرين، لذلك كان الاعتقاد السائد أنها ضعيفة وغير قادرة على الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مع التجربة التي أثبتت قدرة تلك المؤسسات على تنمية الاقتصاد الوطني في العديد من الدول النامية والمتقدمة، أصبح هناك قناعة تامة بأنها أحد الحلول المثلى لتقوية وتنمية الاقتصاد الوطني، وأنها من الممكن أن تصل إلى أعلى مستويات التنافسية لو تم توفير البيئة اللازمة التي تساعد على العمل معا والتكامل والتنسيق بين بعضهم البعض، والذي يعتبر سر نجاح هذا القطاع الهام في العديد من دول العالم.

الكلمات الدالة: التنافسية، التدويل، الصادرات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

It was the General view of Small and medium enterprise(SMEs) as the work is independent of the others, So it was a popular belief that it is weak and unable to meet the needs of economic and social development, But with the experiment that proved the ability of such institutions to the development of the national economy in many developing and developed countries, There became convinced she's one of the best solutions to strengthen and develop the national economy, It is possible to reach the highest levels of competitiveness if the necessary environment that will help them work together, integration and coordination between each other, which is the secret of the success of this important sector in many countries of the world.

Keywords: Competitiveness, Internationalization, Exports, SME.

JEL Code: F230 , M160 , F100 , M210.

مقدمة:

ازداد اهتمام الدول والحكومات في مختلف أصقاع العالم بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدراكا منها للدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية على حد سواء، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل، نظرا لمرونتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .

ويعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر نسيج صناعي في الاقتصاد الجزائري، حيث أولته الدولة أهمية بالغة لدعمه وتطويره، وهذا نظرا لأن هذه المؤسسات تعتبر كحل بديل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، والذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير في صادراته نحو الخارج، ومن أجل الخروج من التبعية لقطاع النفط وترقية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات المحلية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، عمدت الجزائر إلى إتباع برنامج لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تهيئتها للمنافسة في الأسواق العالمية، كل هذا يقودنا إلى طرح تساؤل حول إشكالية هذه الورقة البحثية، وذلك على النحو التالي: هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنويع الصادرات خارج المحروقات؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الورقة البحثية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المحور الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

المحور الثالث: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

المحور الرابع: دراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول : نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا كبيرا في عددها واتساعا في القطاعات المشتغلة بها، خاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى وقتنا الحالي، بحيث أن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الكثير من الأثر في تحديد إحصائيات دقيقة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كان في السابق تضارب في إحصاء هذه المؤسسات نظرا لاعتماد معايير مختلفة من طرف مختلف الهيئات، ولإبراز هذا النمو المضطرب في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التطور	
		العدد	النسبة
2003	288587	-	-
2004	312959	24372	44.8
2005	342788	29829	53.9
2006	376767	33979	91.9
2007	410959	34192	07.9
2008	519526	108567	41.26
2009	587494	67968	08.13
2010	619072	31579	37.5
2011	659309	40237	49.6
2012	711832	52523	96.7
2013	777816	65984	26.9
2014	852053	74237	54.9
2015	934569	82516	68.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Samia gharbi,les pme/pmi en Algérie :état des lieu ,laboratoire de recherche sur l'industrie et linovation UNIVERSITE DU LITTORAL .COTE DOPALE .N238 MARS 2011.P 07

-: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :08.

- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n20 mars,2012,p :10

- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n22,avril 2012,p :07

- ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information ,n26,avril 2015,p :08

من خلال تفحص مختلف أرقام هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدياد

مستمر، ويرجع السبب في هذا التطور البارز إلى السياسات المنتهجة آنذاك، والتي كانت تهدف إلى دعم

خلق المؤسسات والاستثمار، وفي هذا المجال قام البنك المركزي باتباع سياسة ائتمانية توسعية بمنح القروض

لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار منخفضة (وصلت إلى حدود 05%) ابتداء من سنة

2001، الأمر الذي شجع المتعاملين الاقتصاديين على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة

مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية، يضاف إلى هذا الدعم التي قدمته الحكومة لهذه

المؤسسات، من خلال برامج التوجيه لهذا القطاع الحيوي، وإتباع إستراتيجية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير الآليات اللازمة لتنشيط هذا القطاع وإزاحة العراقيل التي تحول

¹، فتم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأس المال المخاطر بقيمة 5.3 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

الجدول رقم 02 : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-

2015

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	المجموع	التطور			
				م.ص.م. عمومية		م.ص.م. خاصة	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2010	0.09	557	99.91	618515	619072	-	-
2011	0.09	572	99.91	658737	659309	2.69	15
2012	0.08	557	99.92	711275	711832	2.69-	15-
2013	0.08	557	99.92	777259	777816	0	0
2014	0.06	542	99.94	851511	852053	2.69-	15-
2015	0.06	532	99.94	934037	934596	1.84-	10-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

-ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n18,2010,p :07

-: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :09.

- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n20 mars,2012,p :11

- ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique et des statistique ,n22,avril 2012,p :09

- ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information ,n26,avril 2015,p :07

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المنشأة في الجزائر هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي لم تتجاوز نسبة 1%، الأمر الذي يفسر أن التوجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينيات قد أصبح

واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية، ويرجع نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى بعض الأسباب، نذكر منها الآتي :

- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.³

المحور الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن تركيز المشاريع الاقتصادية في منطقة واحدة يؤدي إلى تضييع العديد من المشاريع في مناطق عديدة يمكن أن تنتج قيمة مضافة، كما أن انتشار المشروعات في المناطق الجغرافية المختلفة، يجب أن يكون وفق الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وعلى الحكومة أن تحدد خياراتها التنموية وتقوم بنشرها بشكل دقيق في المناطق الجغرافية الأكثر قابلية لتفاعل مع هذه الخيارات، وتتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المناطق الحضرية التي يوجد بها نسيج صناعي كبير وتحتوي على كثافة سكانية هامة، وهذا كي توفر لنفسها سوقا محليا مقبولا للاستمرار في نشاطها، ويلاحظ أن 10 ولايات من الشمال تستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، وذلك حسب الآتي :

الجدول رقم 03: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

(العشر المراتب الأولى) خلال الفترة 2013-2014

الرتبة	الولاية	2013	2014	% الحصة (2014)	% التطور
1	الجزائر	52797	56641	11.4	7.28
2	تيزي وزو	27129	29531	5.94	8.81
3	وهران	21845	24431	4.92	11.84
4	بجاية	21722	23867	4.8	9.87
5	سطيف	20606	22090	4.44	7.2
6	تيبازة	19097	21068	4.24	10.32
7	بومرداس	16583	18061	3.63	8.91
8	البليدة	15648	17013	3.42	8.72
9	قسنطينة	14652	15854	3.19	8.2
10	باتنة	11512	12418	2.5	7.87

المجموع الفرعي (10 ولايات)	221601	240974	48.49	8.74
المجموع الكلي	459414	496989	100	8.18

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information,n26,avril 2015,p :16.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر غير متساوي، إذ أن ما نسبته 49.48% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2014 موجودة في 10 ولايات فقط من الوطن، وما نسبته 4.11% موجودة في الجزائر لوحدها، من جهة أخرى نلاحظ أن بعض الولايات حققت نسبة تطور معتبرة في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حققت ولاية وهران نسبة تطور وارتقاء بـ 84.11%، ثم تلتها ولاية تيبازة بنسبة 32.10%، بجاية بنسبة 87.9%، أي بزيادة معتبرة على معدل النمو الإجمالي الوطني، والذي نسبته 35.9%⁴.

الجدول رقم 04: حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات في الجزائر خلال الفترة 2013-2014

2014	حركية 2014				2013	الجهات
	التطور	إعادة إنشاء	الشطب	إنشاء		
344405	28041	5091	4849	27799	316364	الشمال
108912	7335	1607	2759	8487	102533	الهضاب العليا
43672	2199	588	1446	3057	40517	الجنوب
496989	37575	7286	9054	39343	459414	المجموع

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information,n26,avril 2015,p :18.

من خلال الأرقام في الجدول أعلاه، والخاصة بحركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المناطق، نلاحظ أن جهة الشمال تستحوذ على نسبة النمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على باقي مناطق الوطن، بقيمة 28041 مؤسسة أي بنسبة 6.74%، كما أنها تستحوذ على تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بـ 344405 في سنة 2014 أي بنسبة 3.69%، ثم تليها الهضاب العليا، حيث نسبة تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 7335 مؤسسة أي بنسبة 5.19%، أما تمركز المؤسسات في الهضاب العليا فكان في سنة 2014 بـ 108912 مؤسسة، أي بنسبة 9.21%، أما في ما يخص مناطق الجنوب الجزائري فكانت نسبة نمو وتطور هذه المؤسسات ضعيفة بالرغم من الإمكانيات والطاقت الهائلة للتنمية التي تحوزها هذه الولايات، فكانت النسبة 8.5% أي بمقدار 2199 مؤسسة، وفيما يخص تمركز هذه المؤسسات في ولايات الجنوب فكان بـ 43672 مؤسسة أي بنسبة 7.8%.

المحور الثالث : كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن من بين العوامل التي تسمح للباحث أن يقيّم تجربة نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو دراسة درجة انتشارها في وسط الساكنة، وإن هذا النوع من الوحدات الاقتصادية يمثل في الحقيقة قناعة المجتمع في إنشاء هذه المشاريع، وكذا مدى نجاعة الامتيازات التي تقدمها الدولة في هذا المجال، والجدول التالي يوضح كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 05: تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب السكان والولاية في الجزائر لسنة 2015

الولاية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2015	عدد سكان الولاية حسب إحصاء 2008	عدد المؤسسات / السكان 1000*
الشمال			
الجزائر	60678	2988145	20
تيزازة	23299	591010	39
بومرداس	19882	802083	25
البليدة	18398	1002937	18
تيزي وزو	32097	1127607	28
البويرة	12328	695583	18
المدية	8624	819932	11
عين الدفلة	8684	766013	11
بجاية	26182	912577	29
الشلف	12379	1002088	12
وهران	26634	1454078	18
تلمسان	11985	604744	20
سيدي بلعباس	9145	949135	10
عين تموشنت	5732	726180	8
مستغانم	8895	737118	12
معسكر	8677	784073	11
غليزان	7181	371239	19
قسنطينة	17048	938475	18

13	766886	9644	ميلة
15	636948	9779	جيجل
21	609499	13053	عنابة
12	898680	11205	سكيكدة
12	408414	4891	الطارف
14	482430	6917	قائمة
18	21075874	373337	مجموع الشمال
الهضاب العليا			
12	990591	114472	المسيلة
8	1092184	8251	الجلقة
12	455602	5477	الاغواط
9	84823	7443	تيارت
9	330641	3139	سعيدة
10	294476	3006	تسمسيلت
13	192891	2493	النعامة
12	228624	2852	البيض
19	628475	12012	برج بوعريرج
16	1489979	23884	سطيف
12	1119791	13466	باتنة
9	621612	5887	أم البواقي
16	386683	6132	خنشلة
11	648703	7306	تبسة
12	438127	5219	سوق أهراس
12	9765202	118039	مجموع الهضاب العليا
الجنوب			
35	49149	1708	ايليزي
14	176637	2553	تمنراست
34	52333	1761	تندوف

ادرار	3639	399714	9
بسكرة	6654	721356	9
ورقلة	8310	558558	15
الوادي	6928	647548	11
بشار	6488	270061	24
غرداية	8484	363598	23
مجموع الجنوب	46525	3238954	14
المجموع العام	537901	34080030	16

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information,n28,mai 2016,p :53.

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ انه هناك اختلال في انتشار كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بين مناطق الوطن، فبالنسبة لكثافتها في منطقة الشمال فهي تساوي 18 لكل 1000 ساكن، أما في منطقة الهضاب العليا فهي تساوي 12 لكل 1000 ساكن، وأخيرا في الجنوب فتساوي 14 لكل 1000 ساكن، كما نشير أن المعدل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يساوي 16 مؤسسة لكل 1000 ساكن للديوان الوطني الإحصائيات، والذي قدر عدد السكان 4.40 مليون ساكن في 01 جانفي 2016، وبالتالي نلاحظ وجود فجوة كبيرة بين مناطق الوطن.⁵

الجدول رقم 06: نسبة تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق في الجزائر لسنة 2015

المناطق	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2015	% التركز
الشمال	373337	69
الهضاب العليا	118039	22
الجنوب	46525	9
المجموع العام	537901	100

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information,n28,mai 2016,p :12.

وفقا للتوزيع المكاني لنظام تخطيط الأراضي الوطنية SNAT، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي متركزة في الجهة الشمالية للوطن، وبدرجة اقل في الهضاب العليا، حيث تشتمل المنطقة الشمالية على 373337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي بنسبة 69% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، ثم تلتها منطقة الهضاب العليا بـ: 118039 مؤسسة، وبنسبة 22%، وأخيرا مناطق الجنوب الجزائري بـ 46525 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، وبنسبة 9%.⁶

المحور الرابع : دراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

لا ينحصر دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات التشغيل ورفع حجم الاستثمار وزيادة الناتج الداخلي الخام فحسب، بل هذه المؤسسات لها إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية (استيراد وتصدير)، ويمكن القول بأنه تعددت الحجج التي يمكن أن تساق دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه في ميدان تثمين اليد العاملة (قوة مساهمتها في الاستخدام) فإنها تلعب دورا أساسيا كذلك في تنمية اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء رغم المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة .

أولا - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأس مالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول النامية خاصة عند فئة الشباب، ولتوضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور التشغيل المصرح به في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال 2015/2014

نوع م.ص.م	2014		2015		التطور %
	العدد	%	العدد	%	
م.ص.م خاصة	2110665	84.97	2327293	16.98	29.10
م.ص.م عامة	46567	16.2	43727	84.1	1.6-
مجموع	2157232	100	2371020	100	91.9

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :14.

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد الموظفين المصرحين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2014 هو 21110665 موظف ثم ارتفع إلى 2327293 موظف في سنة 2015، وهو يمثل نسبة 16.68% من الموظفين في سنة 2015، كما نلاحظ انه هناك تطور ملحوظ في نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك بنسبة تطور 29.10%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فوظفت في سنة 2014 العدد الأتي 46567 موظف، ثم انخفض في السنة الموالية، وهي سنة 2015 إلى 43727 موظف، أي بنسبة انخفاض 1.6% أما على المستوى الكلي فقد ارتفعت نسبة التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عامة أو خاصة، بنسبة تطور خلال فترة الدراسة ب91.9%، فانتقل التوظيف في سنة 2014 من 2157232 موظف إلى 2371020 موظف في سنة 2015.

ثانيا - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملموس في خلق القيمة المضافة، فقد أوضحت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة من حوالي 262 مليار دولار في سنة 1980 إلى 537 مليار دولار أمريكي في سنة 1993، ورغم هذا التطور إلا أنه لا يرتقي إلى المستوى المطلوب أو المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة⁷، وحسب المفهوم التجاري للقيمة المضافة، تعد القيمة المضافة الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، وتترجم هذه القيمة ضمن نشاطها وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية⁸.

أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فإن القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في خلق القيمة المضافة، مع العلم أن أغلبية مؤسسات هذا القطاع هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدول التالي يبين مدى مساهمة القطاع الخاص والعام في خلق القيمة المضافة :

الجدول رقم 08: تطور القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليار دج

القطاع القانوني	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
جزء القطاع العام	8.816	41,16	53.827	02,15	34.923	23,15	38.793	01,12	24.893	7002,11	93,1187	9,13
جزء القطاع الخاص	02.4162	59,83	68.4681	98,84	46.5137	77,84	02.5813	99,87	19.6741	2998,88	65.7338	1,86
المجموع	4979	100	5509	100	6061	100	6606	100	7634	100	8527	100

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes dinformation,n28,mai 2016,p :37.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى المساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بنسبة 83% خلال فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014، كما يتضح أن قيمة المساهمة قد ارتفعت من 02.4162 مليار دينار جزائري سنة 2009 إلى 65.7338 مليار دينار جزائري سنة 2014، بنسبة تطور تساوي 32.76% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم 09: تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليار دج

القطاعات القانونية	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة												

دراسة واقع وأفاق تنافسية صادرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج المحروقات

25.99	18.1758	1.99	94.1612	3.99	76.1411	34.99	91.1165	7.99	11.1012	85.99	99.924	خاص
82.0	31.13	91.0	81.14	7.0	93.9	66.0	8.7	3.0	08.3	15.0	38.1	عام
100	49.1771	100	67.1627	100	69.1421	100	71.1173	100	19.1015	100	37.926	المجموع
بناء وأشغال عمومية												
09.92	51.1438	06.86	4.1344	35.87	67.1232	41.86	04.1091	73.98	16.1058	1.87	08.871	خاص
67.18	68.291	94.13	71.217	65.12	48.178	59.13	53.171	27.1	59.13	9.12	97.128	عام
100	1.1562	100	1.1562	100	15.1411	100	57.1262	100	75.1071	100	05.1000	المجموع
النقل والاتصالات												
05.90	57.1299	8.83	33.1209	44.80	06.881	97.81	54.860	58.81	01.806	41.81	42.744	خاص
77.17	5.256	2.16	8.233	56.19	21.214	03.18	23.189	42.18	02.182	59.18	95.169	عام
100	12.1443	100	12.1443	100	27.1095	100	77.1049	100	03.988	100	36.914	المجموع
الخدمات المقدمة إلى المؤسسات												
37.82	07.142	65.80	1.139	71.79	05.123	58.79	5.109	15.79	86.96	78.78	66.77	خاص
14.31	7.53	35.19	37.33	29.20	32.31	42.20	09.28	85.20	51.25	22.21	92.20	عام
100	47.172	100	47.172	100	37.154	100	59.137	100	37.122	100	58.98	المجموع
الفنادق والمطاعم												
311.89	49.155	015.84	27.146	7.82	9.114	61.88	6.107	61.88	36.101	9.89	8.94	خاص
242.19	5.33	979.15	82.27	3.17	04.24	39.11	83.13	39.11	03.13	1.10	65.10	عام
100	1.174	100	1.174	100	94.138	100	43.121	100	39.114	100	45.105	المجموع
الصناعات الغذائية												
39.87	98.288	28.87	17.249	25.87	2.232	17.86	79.199	03.86	95.169	14.86	55.161	خاص
61.12	71.41	72.12	3.36	75.12	93.33	83.13	06.32	96.1	58.27	86.13	26	عام
100	69.330	100	48.285	100	13.266	100	85.231	100	53.197	100	55.187	المجموع
صناعة الجلود والأحذية												
23.96	55.2	43.89	37.2	47.89	38.2	04.90	34.2	42.88	29.2	33.88	25.2	خاص
7.11	31.0	19.10	27.0	53.10	28.0	96.9	26.0	58.11	3.0	67.11	3.0	عام
100	65.2	100	65.2	100	66.2	100	6.2	100	59.2	100	55.2	المجموع
التجارة والتوزيع												
58.104	31.1956	07.94	6.1759	17.94	29.1555	07.94	92.1358	1.94	02.1204	58.93	8.1077	خاص
08.6	76.113	93.5	98.110	83.5	25.96	93.5	71.85	9.5	45.75	42.6	88.73	عام
100	6.1870	100	6.1870	100	55.1651	100	63.1444	100	47.1279	100	6.1151	المجموع

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique , direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, n28, mai 2016, p :38.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تسيطر بشكل كامل على النشاطات الاقتصادية في الجزائر، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الزراعة في سنة 2014 بـ 18.1758 مليار دج، أي بنسبة 25.99%، في حين مساهمة القطاع العام في الزراعة في نفس السنة، كانت تساوي 31.13 مليار دج، أي بنسبة 82.0% أما أكبر مساهمة فهي لقطاع التجارة، حيث تمثل مساهمة القطاع فيها بأكثر من 1956 مليار دج في سنة 2014، وهي نتيجة حتمية لتخلي الدولة الكلي عن

قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينيات وتوجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة.

ثالثا - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

بغض النظر عن قطاع المحروقات بصفته القطاع الأول في الاقتصاد الوطني، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى، ومن أهم القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام، مع العلم أن هذا الأخير يشتمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

وفي ظل الظروف الجيدة التي شهدتها القطاع في العشرية الأخيرة، ولتوضيح ما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر وخاصة التابعة للقطاع الخاص، ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام⁹، يمكن عرض تطور نصيب القطاع الخاص والعام من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال 2007-2012

الوحدة : مليار دج

القطاع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	86.749	2.19	92.762	55.17	8.816	41.16	53.827	02.15	34.923	23.15	38.793	01.12
القطاع الخاص	77.3153	8.80	07.3574	45.82	02.4162	59.83	68.4681	98.84	46.5137	77.84	02.5813	99.87
المجموع	63.3903	100	99.4334	100	82.4978	100	21.5509	100	8.6060	100	4.6006	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

-ministère de l'industrie , de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement , bulletin d'information statique de la pme , direction générale de la veille stratégique , des études économiques et des statique , n22,avril2012,p :42.

- نسيم سابق، اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014 رسالة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر 2015/2016، ص:167.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القطاع الخاص المكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة فاقت 80% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

رابعاً - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات :

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة، وبعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينيات حيث وصل سعر البرميل النفط إلى أدنى مستوياته، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر اقتصادها كثيراً من جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط، لذلك فقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع مداخلها من العملة الصعبة، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها.¹⁰

ومن خلال الجدول الموالي سوف نبين إلى أي مدى تساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر في ترقية وتشجيع حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك حسب الآتي :

الجدول 11 : تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية في الجزائر خلال 2005-2015

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
صادرات المحروقات	45094	98	53429	8.97	58831	8.97	77361	6.97	44128	7.97	55527	3.97
ص.م.ص من خارج المحروقات	907	2	1184	2.2	1332	2.2	1937	4.2	1066	3.2	1526	7.2
المجموع	46001	100	54613	100	60163	100	79298	100	45194	100	57053	100

2015		2014		2013		2012		2011	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
71427	2.97	69804	1.97	62960	9.96	60304	9.95	35724	5.94
2062	8.2	2062	9.2	2014	1.3	2582	1.4	2063	5.5
73489	100	71866	100	64974	100	62886	100	37787	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

-CNIS, rapport annuel 2015,statistique du commerce extérieurs de l'Algérie ,p :16

-CNIS , série 2005-2015 ,évolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes d'utilisation p :05.

-djemai sabrina,les pme exportatrices : croissance économique hors hydrocarbures, les communications du colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, Algérie,11/12/03/2013 p :52

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات غير النفطية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت في الارتفاع خلال فترة الدراسة، ما عدا سنة 2009 التي عرفت تدهور في قيمة الصادرات، وهذا راجع إلى بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة آنذاك، كتعليق تصدير بعض المواد مثل: العجين والكسكسي بالنظر إلى دعم الدولة للقمح الصلب، وأيضا إلى تجميد تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية، وكذا توقف مركب تكرير البترول بسكيكدة بسبب الحادئين الذين تعرض لهما مما حد من صادرات المشتقات البترولية، وزيادة على ذلك منع تصدير الجلد الخام إضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

كما نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لأول مرة تتجاوز حاجز 2 مليار دولار أمريكي في سنة 2011 وبقية مستمرة على هذا المنوال حتى سنة 2015 والتي كانت تساوي 06.2 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 5.5% من الصادرات الإجمالية، وهذا بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات بهدف تنويع الصادرات خارج المحروقات للخروج من التبعية لهذا القطاع.

خاتمة:

وفي الأخير نقول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال ضعيفا في أدائه داخل الاقتصاد الوطني مقارنة مع البلدان العربية المجاورة، وهذا يعود لعدة أسباب لعل أبرزها، الاحتكار الذي كانت تمارسه الدولة لكل القطاعات، واعتمادها على المؤسسات الكبيرة في دفع عجلة التنمية، وعدم إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالظهور والمساهمة في عملية التنمية، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديثة النشأة ولم تبلغ المكانة المرجوة منها، خاصة وأنها تواجه في مراحل حياتها الأولى عدة مشاكل، كمشكل الحصول على التمويل ومشكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى مشكل تسويق منتجاتها نحو الأسواق الخارجية، وهذا ما يدفعنا إلى تقديم جملة من التوصيات للنهوض بهذا القطاع المهم في الاقتصاد الوطني، وهي على النحو التالي:

- 1- يجب توفير مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مراحلها الأولى؛
- 2- يجب توفير العقار الصناعي لطالبي الاستثمار الجدد؛
- 3- تخفيف الإجراءات الإدارية للحصول على دعم برنامج تأهيل المؤسسات؛
- 4- الاهتمام بالجانب التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 5- تشجيع الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 6- تشجيع المؤسسات على القيام بعملية التأهيل وضرورة إعادة النظر في الشروط المطلوبة؛
- 7- التفكير في إنشاء مرصد وطني لدراسات البحث والتطوير خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقع على عاتقه مهمة التوجيه والدعم المعلوماتي وإرساء ثقافة الاستثمار من جهة أخرى؛

8- محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتجربة الايطالية، وذلك من خلال تبادل الخبرات وإرسال العمال للقيام بعملية التكوين والرسكلة.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ - شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 130.
- ² - شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17/04/2006، ص 107.
- ³ - محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثييجي، الاغواط، الجزائر 08/09/2002، ص 86.
- ⁴ ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique, direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, n26, avril 2015, p: 16.
- ⁵ - ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statique, direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, n28, mai 2016, p: 12-13.
- ⁶ - idim .P12
- ⁷ - زبير محمد، التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف - الجزائر العدد الثالث، 2016، ص: 13.
- ⁸ - مريم والي، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس - سطيف-الجزائر، العدد 19، ديسمبر 2014، ص: 09.
- ⁹ - نسيم سابق، اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، رسالة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر 2015/2016، ص: 167.
- ¹⁰ - كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر 17/04/2006، ص 1042.